

**النظام المحاسبي المصرفي وانسجامه مع  
متطلبات معايير الإبلاغ المالي (معياري رقم ٧)  
(دراسة تحليلية لمصرف الشرق الاوسط للاستثمار)**

**م.م دنيا محسن الموسوي**

**م.م أندلس حسن خميس**

**الجامعة المستنصرية - كلية الإدارة والاقتصاد**

The banking sector is considered one of the most vital sectors that significantly affect at the overall economic activity, whether locally, regionally or internationally. Recently, the importance of banks has increased due to the development and diversification of banking activities. Banks and financial institutions have a special nature in terms of their procedures that they undertake as well as the risks that may be exposed. These risks due to the nature of their work that is based on the money of others (the depositors) and lending this money to others. Therefore, the “Financial Instruments (measurement 9 and Disclosure 7”) standards issued by the International Accounting Standards Committee contribute to provide an information that helps decision makers in evaluating the financial position and the results of banks. This study clarifies weaknesses of the accounting system in the Iraqi banks in terms of its components and elements that do not lead to the development of the accounting system performance in providing the appropriate information for its users in a manner that meet with the requirements of the international financial reporting standards. The study reached a set of conclusions and recommendations, including, the Weakness of the applied accounting system in the Middle East investment Bank in the use of international accounting standards and financial reporting, especially standards (measurement (9) and disclosure (7)).also, this system is not suitable for the size of the banking business due to it requires more time and effort to complete the work. The Iraqi banking sector is remaining in its current state, making it isolated and unable to enter the international banking competition market. The most important recommendation is the need of banks to apply international accounting and financial reporting standards for providing the appropriate information of business results and financial position.

## الخلاص

يُعد القطاع المصرفي من أهم القطاعات الحيوية التي تؤثر تأثيراً كبيراً في مجمل النشاط الاقتصادي سواء محلياً أو إقليمياً أو دولياً ولقد تزايدت أهمية المصارف في الآونة الأخيرة من جراء تطور الأعمال المصرفية وتنوعها. وللمصارف والمؤسسات المالية طبيعة خاصة من حيث الإجراءات والعمليات التي تقوم بها والمخاطر التي قد تتعرض لكون طبيعة عملها تستند إلى أموال الآخرين (المودعين) وإقراضها للغير لذا فإن معياري “الأدوات المالية (القياس ٩ والإفصاح ٧)” الصادرين عن لجنة معايير المحاسبة الدولية يساهمان في توفير معلومات التي تساعد على تقويم المركز المالي ونواتج أعمال المصارف من قبل متخذي القرارات. إن هذا البحث يوضح القصور الذي يعانيه النظام المحاسبي للمصارف العراقية من حيث مقوماته وعناصره وعدم الارتقاء إلى المعالجة المحاسبية التي تؤدي إلى تطوير أداء هذا النظام في توافر معلومات محاسبية ملائمة لمستخدميها وبما يرتقي مع متطلبات معايير الإبلاغ المالي الدولي ذات العلاقة لكي يكون قادراً على الاستجابة لمتطلبات البيئة المحيطة بصورة سهلة ومرنة والعمل على تلبية متطلبات مستخدمي القوائم المالية بوقت مناسب وكفاية كبيرة. وتوصل البحث إلى مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات منها: ضعف توجه النظام المحاسبي المطبق في مصرف الشرق الأوسط للاستثمار في استخدام معايير المحاسبة الدولية والإبلاغ المالي وخاصة معياري القياس رقم (٩) والإفصاح رقم (٧)، وقصور النظام المحاسبي في عدم ملائمة لضخامة العمل المصرفي وهذا يتطلب وقتاً وجهداً في إنجاز العمل. إن بقاء قطاع المصارف العراقية على وضعه الحالي يعني جعله منعزلاً وغير قادر على الدخول في سوق المنافسة المصرفية العربية والدولية. أما أهم التوصيات فهي ضرورة تطبيق المصارف معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية لغرض توفير معلومات ملائمة عن نتائج الأعمال والمركز المالي.

## نهجية البحث:

### مشكلة البحث :

مستخدم المعلومات المحاسبية لا يمكنه اتخاذ قرارات بصورة صحيحة لكون هناك قصور في عرض المعلومات بصورة كافية وصادقة وهذا القصور مترافق مع قصور في تطبيق معايير المحاسبة الدولية والإبلاغ المالي في القطاع المصرفي.

### أهمية البحث :

إن أهمية البحث تنبع في تحديث واقع النظام المحاسبي في المصارف العراقية بما ينسجم مع تطبيق معايير المحاسبة الدولية والإبلاغ المالي لغرض إنتاج معلومات محاسبية تكون أكثر كفاءة في تقييم أداء المصارف وبمستوى التحديات المعاصرة للنظام المصرفي وزيادة كفاءة النظام المحاسبي في ضوء المعايير المحاسبية الدولية ذات العلاقة.

### هدف البحث :

يهدف البحث الى ان تطبيق معايير المحاسبية الدولية والإبلاغ المالي لمواكبة التطور في نظم المعلومات المحاسبية مما ينتج عنه تطوير النظام المحاسبي المصرفي ليكون قادرا على الاستجابة لمتطلبات البيئة المحيطة بشكل مرن وسهل والعمل على تلبية متطلبات مستخدمي القوائم المالية من المعلومات.

## فرضية البحث:

إن العمل على تطبيق معايير المحاسبة الدولية ومنها معيار (٧) ومواكبة التعديلات عليها في المصارف العراقية يسهم في توفير معلومات أكثر مصداقية وعدالة عن نتائج نشاط هذه المصارف ومركزها المالي.

## المبحث الأول

### أولاً: مقدمة

ان أحد العوامل الرئيسية التي ساهمت في تغيير المعايير المحاسبية الدولية هي المستجدات البيئية إذ تم تطوير معايير الإبلاغ المالي الدولية (IFRS) من قبل مجلس المعايير المحاسبية الدولية (IASB)، الذي يعد هيئة مستقلة لا تهدف للربح لوضع المعايير المحاسبية الدولية لمنشآت القطاع الخاص. إن المجلس ملتزم بتطوير مجموعة من المعايير المحاسبية العالمية عالية الجودة تحقيقاً للمصلحة العامة، والتي توفر للمستثمرين والمقرضين وغيرهم المعلومات الملائمة والصادقة التعبير والقابلة للمقارنة في القوائم المالية ذات الغرض العام (Paul Pacter, 2016: 9). إن الهدف من معايير الإبلاغ المالي الدولية (IFRS) هو توحيد عرض البيانات المحاسبية دولياً (Adzis, 2012: 19).

### ثانياً: مفهوم معايير المحاسبة الدولية والإبلاغ المالي:

لا يمكن أن تترك مهنة المحاسبة دون ضبط او تنظيم يضيف لها من القوة ما يجعلها قابلة للتطبيق على وفق قوانين وقواعد وإجراءات محكمة ومدروسة بحسب البيئة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للدول التي تسعى للريادة والتقدم وبما يحقق الرفاهية للمجتمع ككل (الجعرات, 2008: 19). ولا تخرج المحاسبة كمهنة عن هذا المفهوم إذ تعد المعايير المحاسبية الموضوعية من قبل المنظمات المهنية المعنية بهذه المهنة ارشادات تطبيقية للقياس والافصاح والإبلاغ المالي لمستخدمي القوائم المالية. تستند إلى المبادئ المحاسبية وهي إحدى المكونات الرئيسية للاطار النظري للمحاسبة (خلف, 2013: 20).

وتعرف معايير المحاسبة الدولية: بأنها عبارة عن الأسس والضوابط والتوجيهات تستهدف معالجة موضوعات محاسبية عامة أو خاصة وذلك طبقاً للاعراف والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة قبولا عاما (الدباغ, ٢٠٠٦، ٤١). ومنذ عام ٢٠٠١ تم إصدار معايير جديدة من قبل مجلس المعايير المحاسبية الدولية التي "عرفت بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRSS"، كما أن العديد من الدول تلتزم شركاتها الوطنية المدرجة في البورصات بتطبيق المعايير الدولية عند إعدادها للقوائم المالية (تويدين, 2010, 34). وتعرف معايير الإبلاغ المالي (IFRS) بأنها "مجموعة من المعايير المعترف بها عالمياً لإعداد القوائم المالية من قبل منشآت الأعمال" (Dimos, 2011: 34). وتحدد هذه المعايير (IFRS) العناصر التي ينبغي الاعتراف بها كالموجودات والمطلوبات والإيرادات والمصروفات، وكيفية قياس تلك العناصر وعرضها في مجموعة القوائم المالية، فضلاً عن عمليات الإفصاح ذات العلاقة عن تلك العناصر (www.sab2i.com). ويرى الباحثون إن هذه المعايير (مجموعة من الارشادات والقواعد تعمل عند تطبيقها على تقويم وترشيد الممارسات العملية عن طريق المساعدة في اختيار البديل الأمثل من البدائل المتاحة لمعالجة البيانات المحاسبية وعرضها بشكل يلي احتياجات المستخدمين). حيث تكمن أهمية هذه المعايير لكونها توفر خاصية المقارنة وتُخفض من تكاليف معالجة البيانات المحاسبية من خلال توحيد تلك المعالجات وتحقيق التوافق العالمي والتقارب مع المعايير الأخرى كونها صادرة عن مؤسسات مهنية تتصف بالحياد والنزاهة (الشحادة والسليحات, 2015: 42-43)

### ثالثاً: أهمية المعايير المحاسبية الدولية

تكمن أهمية هذه المعايير في توفير مصداقية المعلومات المحاسبية المتضمنة في التقارير المالية بالإضافة الى ضمان تجانسها وحياديتها من خلال ما يأتي: (صلاح, 2008, 60)

- ١- قياس الأحداث المالية للوحدة الاقتصادية من خلال استخدام الطرائق المناسبة للقياس.
- ٢- اتخاذ القرارات ملائمة في التوقيت المناسب.
- ٣- عرض مخرجات القياس المحاسبي إلى مستخدمي القوائم المالية.

٤- تخدم المعايير الأكاديميين والمهنيين في أغراض البحث والمقارنة .

وان استخدام هذه المعايير تساعد في توفير المعلومات اللازمة لجذب الاستثمارات وتدفق رؤوس الاموال داخل الدولة وسهولة اتخاذ القرارات الاستثمارية من خلال إعداد حسابات موحدة وقابلاً للمقارنة (القاضي وحمدان, 2000:24). وسيتطرق الباحثون للمعايير التي صدرت من قبل "لجنة المعايير المحاسبية الدولية (IASB)" المسؤولة عن اصدار هذه المعايير ومعايير الإبلاغ المالي (IFRS) ويرتأى الباحثون عرض المعايير المحاسبية التي لها بموضوع البحث وبدءاً تعرف الافصاح على إنه ( مجموعة من بنود المعلومات التي تتعلق بأداء وانشطة الادارة للمؤسسات الاقتصادية والاثار المالية المترتبة عليها في الماضي والحاضر والمستقبل (Deegan, 2009;282), وعرف بأنه اعلام مستخدمين التقارير المالية بكل ما يساعدهم على اتخاذ قراراتهم الاقتصادية الرشيدة سواء كانت قرارات استثمارية ام منح قروض (Hendrickson & Breda, 1995;86). ويعد الافصاح من أهم المعايير المحاسبية التي يجب على الشركات الالتزام بها وفيما يلي نبذة مختصرة عن معيار الإبلاغ المالي رقم ٧ الخاص بالافصاح عن الأدوات المالية.

## ١. " معيار الأدوات المالية , الإفصاحات 7 IFRS "

ظهر هذا المعيار لتلبية حاجات المستخدمين وعلى اختلاف مستوياتهم وذلك من خلال عمليات التبادل للأدوات المالية التي يقوم بها هؤلاء المستخدمين لتغطية الحاجة إلى التمويل لأجل توفير السيولة قصيرة الأجل أو لأجل شراء موجودات أو الاستثمار فيها طويل الأجل، ونتيجة لهذه التعاملات فقد ظهرت الأسواق المالية والرأسمالية لتوفير الخدمات لهؤلاء المتعاملين بالأدوات المالية (أبو جلاله, 2014, 54). هدف هذا المعيار انه يتيح للمستخدمين تقييم أهمية الأدوات المالية ضمن مركز الشركة المالي وتأثيره في إوائها المالي من خلال قيام الشركات بالافصاحات عن ذلك في كشوفاتها المالية (IFRS7, 2015: para.1) علاوة على ذلك ان هذا المعيار يبين الأهمية النسبية وطبيعة ومدى المخاطر المتحققة خلال فترة إعداد التقارير المالية وكيفية إدارة المنشأة لهذه المخاطر فيما يتعلق بمتطلبات الافصاح عن الأدوات المالية في القوائم المالية.

### متطلبات المعيار:

- تمكن مستخدمي القوائم المالية من تقييم أهمية الأدوات المالية من خلال الافصاح عن المعلومات المطلوبة لذلك.
- الافصاح عن القيمة الدفترية لفتات الأصول والمطلوبات في القوائم المالية كما في معيار الدولي (٩) اما الايضاحات التفسيرية أو في صلب الميزانية فيتم الافصاح كالآتي :
- أ. الأصول المالية التي تم قياسها بالتكلفة المطفأة.
- ب. الأصول المالية التي تم قياسها بالقيمة العادلة:
- (١) من خلال الدخل الشامل الآخر (٢) من خلال الخسارة أو الربح.

ان الهدف من الافصاح المحاسبي هو اشباع حاجات مستخدمي القوائم والتقارير المحاسبية من بيانات ومعلومات محاسبية، حيث يلعب معيار الافصاح دوراً مهماً في الإطار المحاسبي، نتيجة التحول التاريخي الذي حدث لوظيفة المحاسبة منذ بداية الستينات من مدخل الملكية (Owners Approach) إلى ما يعرف بمدخل المستخدمين (Users Approach) (مطر, 2004:332-334)، إذ تحولت الوظيفة المحاسبية إلى التركيز على دورها كنظام للمعلومات غايته الرئيسية توفير المعلومات المفيدة لاتخاذ القرارات بدلاً من التركيز على دورها الرئيسي الذي كانت تؤديه كنظام لمسك الدفاتر غايته الأساسية حماية مصالح الملاك. ويرى الباحثون ان معيار الافصاح يتطلب ان تكون التقارير المالية كاملة وان حذف اي معلومة معينة سيجعلها مضللة لذا فان الافصاح يتطلب تقديم المعلومات الضرورية الى ذوي المصالح. وان الافصاح عن هذه المعلومات يكون ضروري عندما يكون له تأثير على قرار المتخذ من قبل مستخدم تلك المعلومات. بسبب تزايد التعقيد في بيئة الأعمال وظهور الحاجة الى معلومات تساعد مستخدمي التقارير المالية في تخمين المخاطر والاحتمالات الخاصة في وصف فقرات مميزة وتوفير قياسات ملائمة لها ووصف فقرات غير مميزة وتوفير قياسات ملائمة لها ادى الى زيادة أهميته استخدام معيار الافصاح. وكذلك تضيف الباحثان إلى ماسبق إن معيار الافصاح يحمي الاستثمارات المالية وينميها ويجذب المزيد منها مما يساهم في خلق المزيد من الوظائف، وإن الافصاح يبعد الاقتصاد الوطني من مخاطر الهزات المالية المفاجئة.

## ٢.١ "أهمية معيار الإفصاح في القوائم المالية وفقاً لمعيار الأدوات المالية, الإفصاحات 7 IFRS"

يستمد الإفصاح المالي أهميته في إعداد القوائم والتقارير المالية لكونه مبدأً أساسياً ورئيسياً ترتكز عليه المبادئ المحاسبية المتعارف عليها بشكل عام وإن هذه المبادئ جاءت بالتوصية الشاملة حول الإفصاح الكامل عن المعلومات المالية والمحاسبية وغيرها من المعلومات التي تخص الجهات المعنية بالإفصاح المحاسبي عن نشاط معين لغرض تمكين المستخدمين من الاستفادة من هذه المعلومات بشكل كافي (كرجي، 2017). إن تعدد الجهات المستخدمة للمعلومات المالية في القوائم المالية تعتبر السبب الذي يستمد منه الإفصاح أهميته وهذه الجهات المتمثلة بالمستثمرين والمقرضين والأجهزة الحكومية وغيرهم من الجهات تعتبر المصادر لاتخاذ القرارات بالاستناد الى المعلومات المفصّل عنها، ونظراً لأهمية وحاجة المستخدمين لقوائم مالية مضمونة وموثوقة وغير مضللة تكون مرتكزاً لاتخاذ القرار أصدرت لجنة معايير الإبلاغ المالي الدولية (IFRS) معياراً يحكم عالم الأعمال وهو معيار الإفصاح رقم (7) لأهمية ذلك على اتخاذ القرارات الاستثمارية والاقتصادية (حماد، 2006: 595). لقد تزايدت أهمية البيانات المحاسبية المنشورة بوصفها مصدراً للمعلومات بالنسبة للمستخدمين والتي تخطى اهتمامهم بها النطاق المحلي إلى النطاق الدولي بعد اتساع مجالات الاستثمار وتنوع أدواتها وأساليبها وتعدد القرارات الاستثمارية ظهر اتجاه ينادي بضرورة أن تكون البيانات المالية قابلة للمقارنة تُعد على وفق مفاهيم ومعايير محاسبية دولية موحدة (كرجي، 2017: 30). وقد سعت اللجنة الدولية للمعايير المحاسبية إلى وضع معايير محاسبية تحقق التوافق بين السياسات المحاسبية على مستوى العالم ويُعد هذا من أهم أهداف المحاسبة الدولية وهو التنسيق بين الأسس والقواعد والمعايير المحاسبية المطبقة في الدول المختلفة والتي يمكن عن طريقها مساعدة المستثمر المحلي والدولي بتوفير تقارير مالية تعكس نتائج الأعمال والمركز المالي الكفوء (بصدق وعدالة)، وإن التنسيق في المعايير هو لتقليل وتقارب الاختلافات في المعايير، كما يؤكد على توفر تقارير متشابهة تعكس المركز المالي السليم للوحدات الاقتصادية (كاظم، 2011: 320). ويعد العراق من الدول الساعية لتطبيق معايير المحاسبة الدولية وإن كان هناك بطيء في مواكبة هذه التطورات لاعتماد الوحدات الاقتصادية في العراق على المعايير الصادرة من مجلس المعايير المحاسبية والرقابية العراقي والتي تتلائم مع البيئة العراقية، حيث أصدر مجلس معايير المحاسبة والرقابية القاعدة رقم (10) التي تتعلق بكيفية قيام المصارف والمؤسسات المالية الأخرى بالإفصاح في القوائم المالية، الأمر الذي أدى إلى صعوبة إجراء المقارنة بين المصارف العراقية ونظيراتها الدولية وبالتالي بطيء اكتساب الثقة بالنشاط المصرفي المحلي على المستويين الإقليمي والعالمي.

## ٢. "معايير الأدوات المالية الاعتراف والقياس معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS رقم (٩)"

ان معيار المحاسبة الدولي رقم (IAS39) بين أسس الاعتراف والقياس المتعلقة بالموجودات المالية وللعقود المتعلقة بشراء وبيع موجودات أو بنود غير مالية مثل عقود شراء النفط والذهب فضلاً عن كيفية تصنيف الموجودات والمطلوبات المالية ومتى يتم إلغاء الاعتراف بها والمعالجة المحاسبية لانخفاض القيمة ومحاسبة التحوط (ابو نصار وحميدات، 2014: 561) وقد أحدث هذا المعيار تغييراً جذرياً فيما يتعلق بالقياس المحاسبي حيث تم إقرار مفهوم القيمة العادلة كأساس لتقييم الاستثمارات المالية المقترنة للمتاجرة والاستثمارات المتاحة للبيع (الجعرات، 2008: 267) في إبريل 2009 وكرد فعل للأزمة المالية العالمية، قام رؤساء دول مجموعة العشرين ومجلس الإبلاغ المالي IFRS وعدد من المستثمرين بدعوة مجلس معايير المحاسبة المالية IASB للتعاون مع مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي FASB من أجل تخفيض تعقيدات معايير المحاسبة المتعلقة بالأدوات المالية، وفي ضوء ذلك قام مجلس معايير المحاسبة الدولية بمشروع "استبدال معيار المحاسبة الدولي رقم 39 IAS بمعيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 9 IFRS". (مردان، 2012: 55)

ويتبنى "معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 9 IFRS" تصنيف وقياس الأدوات المالية" مدخل جديد لقياس الأدوات المالية، تضمن الاتي (Aris C. Malantic, 2010: 1):

**تصنيف الأدوات المالية:** يتم تصنيفها بناء على الخصائص التعاقدية للتدفقات النقدية للأدوات المالية نفسها وعلى الطريقة التي تدير بها المنشأة أدواتها المالية.

**القياس المبدئي للأدوات المالية:** تقوم المنشأة بقياس كافة الأدوات المالية بالقيمة العادلة مع الأخذ بالحسبان تكاليف المعاملات. **القياس اللاحق للأدوات المالية:** يتم قيا سها، سواء كانت أدوات الديون (كالسندات) أو أدوات حقوق ملكية (كأسهم العادية)، بإحدى طريقتين هما: التكلفة المستفزة (المطفأة)، والقيمة العادلة. وذلك كما يأتي:

**أولاً - أدوات الديون:** يمكن القياس اللاحق لأدوات الديون بالتكلفة المستفزة (الصافي بعد خصم الاضمحلال في القيمة) إذا كانت تلبى شروط الاختبارين التاليين:

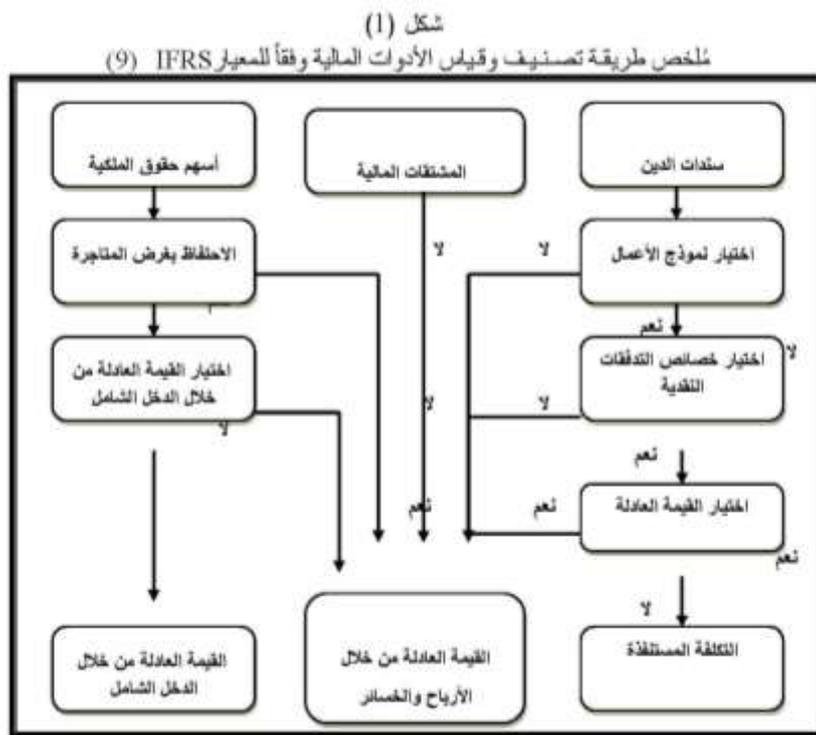
١- الاختبار الأول : اختبار نموذج الأعمال إذا كان هدف نموذج المنشأة هو الاحتفاظ بتلك الموجودات المالية لجمع التدفقات النقدية التعاقدية.

٢- الاختبار الثاني: اختبار خصائص التدفقات النقدية إذا كانت الخصائص أو الشروط التعاقدية للموجودات المالية تولد تدفقات نقدية في تواريخ محددة كسداد فقط لأصل الدين والفائدة المستحقة عليه بخلاف ذلك ، يجب أن تُقاس جميع أدوات الدين الأخرى بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسارة.

ثانياً: أدوات حقوق الملكية : يتم القياس اللاحق لأدوات حقوق الملكية بالقيمة العادلة، وذلك إما من خلال حقوق الملكية أو من خلال الأرباح والخسائر على أن يكون الاختيار الذي تقدم المنشأة عليه غير قابل للتغيير لاحقاً فمثلاً إذا تم تصنيف أدوات حقوق الملكية بوصفها "أدوات مالية محتفظ بها لغرض المتاجرة" ، فإن المنشأة تقوم بقياسها بالقيمة العادلة. وبخلاف ذلك يتم قياسها من خلال حقوق الملكية.

ثالثاً: المشتقات المالية: تقاس جميع المشتقات المالية بالقيمة العادلة وفق للمعيار IFRS 9 باستثناء المشتقات المالية التي تمثل أداة تغطية مخصصة وفعالة أو عقد ضمان مالي، كما هو في "المعيار المحاسبة الدولي IAS 39".

والشكل الآتي يلخص طريقة تصنيف وقياس الأدوات المالية وفقاً لهذا المعيار:



(Aris C. Malantic , 2010 : 2)

## الجانب العملي تطوير النظام المحاسبي المصرفي في المصرف عينة البحث وفقاً لمتطلبات معيار الإبلاغ المالي ٧

نتطرق في هذا المبحث الى مايلي :

اولاً- حنيزة عن مصرف الشرق الأوسط للاستثمار

تأسس هذا المصرف في عام ١٩٩٣ . باشر في أعماله المصرفية بتاريخ ١٩٩٤/٥/٨ براس مال مقداره ٤٠٠ مليون دينار .واما الان فان راس مال المصرف المسجل والمدفوع فعلا ٢٥٠ مليار مرتفعاً ب ٦٢٥ ضعفا عما كان عليه عند التأسيس ,وتمت هذه الزيادات من خلال رسملة الارباح السنوية والقسم الآخر مدفوع من حملة الاسهم منذ تأسيس المصرف . هذا وقد حاز المصرف على المرتبة الاولى ممتاز (C) (١) من بين المصارف العراقية الخاصة حسب نظام CAMEL العالمي لأربعة سنوات متتالية (٢٠٠٧-٢٠٠٨-٢٠٠٩-٢٠١٠) كما إن للمصرف وحدة خاصة لمكافحة غسل الأموال و تمويل الإرهاب وفقاً للقانون المرقم ٣٩ لسنة ٢٠١٥ وتعليمات البنك المركزي العراقي.

ثانياً: "تطبيق النظام المحاسبي المصرفي وفقاً لمتطلبات المعايير المحاسبية الدولية":

معياري الإبلاغ المالي المحاسبي الدولي رقم (٧) (يتعلق بكيفية قيام المصارف والمؤسسات المالية بالإفصاح في قوائمها المالية) ان معدي القوائم المالية يعمل من خلال هذا المعيار على اظهار كافة الإفصاحات المتعلقة بالبيانات المالية التي تتناول الامور الادارية والرقابية والضبط الداخلي فيما يتعلق بالربح والسيولة والمخاطر المصرفية الناجمة عن تقلبات اسعار السوق وتذبذب اسعار الفائدة والتغير في اسعار السوق، ولا يقتصر على المخاطرة المتعلقة بالأصول والخصوم المدرجة في الميزانية العمومية بل تمتد الى بنود خارج الميزانية. ان المعلومات المفصحة عنها في القوائم المالية لمصرف الشرق الاوسط للاستثمار هي معلومات تقليدية تقتصر على أرصدة الحسابات في المصرف على شكل أرقام إجمالية خالية من أي تحليل فهناك معلومات خاصة بالأصول والخصوم التي توضح السيولة النقدية للمصرف إلا إنها تعد افصاح كافي للمستخدم، فمن الافضل لو يتم اضافة ملاحظات تفسيرية وتعليقات على القوائم المالية بالشكل الذي يبين طريقة ادارة السيولة النقدية والرقابة على مخاطر العمل المصرفي من خلال الايضاحات حول القوائم المالية. وبالتالي الميزانية العمومية لمصرف الشرق الاوسط لسنتي

٢٠١٨/٢٠١٧

## الميزانية العمومية المقارنة ٢٠١٨/٢٠١٧

اسم الحساب	1/1- 31/3/2018	31/03/2017	1/1- 30/6/2018	2017/6/31
<b>الموجودات</b>				
النقود (في الصندوق و لدى المصارف)	361.204	424.7891	369,222	424,781
الاستثمارات	42.938	42.149	36,405	36,364
الائتمان النقدي	114.49	116.279	108,758	115,009
المدينون	38.46	34.775	76,290	69,439
الموجودات الثابتة	138.858	132.167	133,407	132,167
مجموع الموجودات	689.95	750.151	724,082	777,760
<b>المطلوبات</b>				
حسابات جارية وودائع	277.831	333.46	281,842	333,449
الدائنون	96.236	101.524	133,694	136,631
قروض طويلة الاجل	3.956	3.17	3,752	3,170
التخصيصات	32.493	32.705	32,801	32,995
رأس المال المدفوع	250	250	250,000	250,000
الاحتياطي القانوني	13.86	13.86	13,860	13,860
الاحتياطيات الأخرى	1.161	1.39	1,360	1,282
ارباح عام ٢٠١٧	14.326	6.881	6,373	6,881
الارباح المتحققة	87	7.156	400	-508
المجموع	689.95	750.151	724,082	777,760

المصدر: "سوق العراق للأوراق المالية / مصرف الشرق الأوسط".

ان المصرف يقدم تحليلا موجزا لأهم حسابات الميزانية ودون تقديم اي تعليق يفيد في موضوع الرقابة وإدارة المخاطر , وقدم المصرف تحليلا مماثلا لجميع الحسابات الاساسية الخاصة بالأصول والخصوم المالية دون الإشارة إلى الطريقة التي تم اعتمادها لقياس الأدوات المالية وهل هي بحسب القيمة العادلة أم التكلفة المستنفذة (المطفاة) بهدف تزويد مستخدمي القوائم المالية بفهم اكبر للاساس الذي اعدت على ضوءه القوائم المالية، وبالنسبة لبعض عناصر الأصول المالية والخصوم المالية فقد تم عرضها بشكل اجمالي ولم يكن بالشكل الذي نص عليه المعيار الإفصاح المحاسبي الدولي رقم (٧) وهذا لا يعكس بصدق وعدالة المركز المالي ما يؤثر في القرارات الاقتصادية للمستثمرين من هذه البيانات. قائمة حساب الأرباح والخسائر (مليون دينار عراقي IQD)

اسم الحساب	01/01- 31/3/2018	31/03/2017	١/٤- ٣٠/٦/٢٠١٨	1/1- 30/06/2018	30/06/2017
الايادات					
ايادات العمليات المصرفية	6,902	11,835	5,397	12,299	20,004
ايادات الاستثمارات	20	1	1	21	56

1,282	120	81	504	39	ايرادات تحويلية أخرى
21,342	12,440	5,479	12,340	6,961	مجموع الايرادات
					المصرفيات
3,549	4,229	1,642	1,832	2,587	مصرف العمليات المصرفية
7,695	7,040	3,202	4,061	3,838	المصرفيات الادارية
1,394	0	0	701	0	الاندثار
851	771	322	351	449	المصرفيات التحويلية والأخرى
13,489	12,040	5,166	6,945	6,874	مجموع المصرفيات
7,853	400	313	5,395	87	الارباح المتحققة
21,342	12,440	5,479	12,340	6,961	المجموع

المصدر: "سوق العراق للأوراق المالية / مصرف الشرق الأوسط".

ان قائمة الارباح والخسائر التي تتضمن حساب المصرفيات وحساب الايرادات, عند النظر لهذه القائمة ومقارنتها مع متطلبات معيار الإفصاح الدولي (٧) يظهر جليا في البداية من خلال قصور هذه القائمة عن أن تعطي فكرة واضحة عن صافي الدخل المتحقق من النشاط الرئيسي للمصرف, ومن تعديلات القيمة العادلة اللازم قياسها بحسب معيار الإبلاغ المالي ٩ والاعتراف بفروقات التقييم من خلال الأدوات المالية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر أو من خلال الدخل الشامل الآخر. وهكذا يلاحظ انه لو قدم المصرف مزيد من التفصيل في عرض البيانات الواردة في حساب الارباح والخسائر لحقق جزءا كبيرا من الإفصاح وبشكل يمكن المستخدمين من الحكم على نشاط المصرف وتقييم ادائه بفاعلية اكبر .

## الاستنتاجات والتوصيات

اولا: الاستنتاجات :

توصل البحث الى مجموعة من الاستنتاجات أهمها مايلي :

- ١- قصور وعدم مواكبة النظام المحاسبي المطبق في مصرف الشرق الأوسط التطورات في استخدام معياري الإبلاغ المالي الدولي القياس (٩) والإفصاح (٧).
- ٢- ان المصارف المحلية في العراق ومنها عينة البحث تعد كشوفاتها المالية حسب القاعدة المحاسبية رقم (١٠) التي تنص على عدم الإفصاح الكافي في كشوفاتها المالية.
- ٣- ما يزال تطبيق معايير المحاسبة الدولية والإبلاغ المالي خجولا في المصارف العراقية ومنها عينة البحث لضخامة العمل المصرفي.
- ٤- ان عدم التزام مصرف الشرق الأوسط باستخدام معياري الإفصاح المحاسبي الدولي سيجعله غير قادر على الدخول في سوق المنافسة المصرفية العربية والدولية.

ثانيا: التوصيات :

- ١- ضرورة السعي الحثيث للمصارف العراقية المحلية ومنها عينة البحث بالعمل على تطبيق معايير المحاسبة الدولية والإبلاغ المالي.
- ٢- القيام ببعض التعديلات على القاعدة المحاسبية رقم (١٠) لتضمينها مستوى كافي من الإفصاح للمعلومات المحاسبية بشكل كافي لغرض تقديمها للمستخدمين بشكل واضح وخاصة مايتعلق بمخاطر السيولة والتغيرات في حقوق المساهمين .
- ٣- تطوير النظام المحاسبي المصرفي وفق أحدث النظم المحاسبية الالكترونية بالشكل الذي يقلل من هدر الوقت ويساعد في سرعة الانجاز ويرفع من كفاءة العمل المحاسبي المصرفي.
- ٤- ان يكون الإفصاح عن المعلومات المتضمنة في القوائم المالية وفق المعايير المحاسبة الدولية والإبلاغ المالي المحدثة وليس وفق المعايير المحلية لتجنب ضياع الوقت والجهد والتكلفة .

المصادر :

1. Paul Pacter (2016) "Pocket Guide to IFRS Standards: The Global Financial Reporting Language", IFRS Foundation, London, United Kingdom.

2. Adzis, Azira Abdul (2012): The Impact of International Financial Reporting Standards (IFRS) on Bank Loan Loss Provisioning Behavior and Bank Earnings Volatility, A Thesis Presented in Partial fulfillment of the requirements for the degree of Doctor of Philosophy in Banking Studies at Massey University, Manawatu Campus, New Zealand.

3. Dimos, Athanasios A(2011): "IFRS and European Commercial Banks: Value Relevance and Economic Consequences", A thesis submitted to the University of Birmingham, UK for the degree of Doctor of philosophy.

4. Coper, Julie & Gfsm Sailendra Pattanagak , Elements of the Publics Financial Management Framework ( Imf) , 2011

5- Henderiksen,EldonS.and Breda Michael F,Vane,'Accounting Theory ',5Ed,Richard D.Irwin Inc,1992

١. الشيرازي ، د.عباس مهدي(١٩٩٠): "نظرية المحاسبة" ، الطبعة الاولى، ذات السلاسل، الكويت
٢. الجعارات ، خالد جمال (2014) مختصر المعايير المحاسبية الدولية 2015 ، مطبوعة جامعية من قبل جامعة قاصدي مرياح ورقلة ، الجزائر
- ٣- مطر ،محمدعطية ،(التأصل النظري للممارسات المهنية المحاسبية في مجالات القياس والعرض والافصاح )،الطبعة الاولى ،عمان ،دار وائل للنشر ، ٢٠٠٤
- ٤- عبدالله ،خالد امين ،(العمليات المصرفية :الطرق الحديثة )،عمان ،الاردن ، ٢٠٠٠
- ٥- الغبان ،ثائر صبري والغبان ،فائزة ابراهيم ،(النظم المحاسبية المتخصصة )،بغداد ، ٢٠٠٢
- ٦- غازي عبد العزيز سليمان البياتي / المعهد التقني كركوك WW W
- ٧- حماد ،طارق عبد العال،(موسوعة معايير التقاريرالمالية الدولية )،ط١،دار الجامعة للنشر ،الاسكندرية ، ٢٠٠٦
- ٨- القاضي حسين ،حمدان مامون ،(المحاسبة الدولية ومعاييرها )،ط١،دار الثقافة للنشر والتوزيع ،عمان ، ٢٠٠٨
- ٩- صلاح ،حواس ،(التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي الدولي )،اطروحة دكتوراه ،جامعة ام البواقي الجزائر ، ٢٠٠٨
- ١٠- الجعارات ،خالد جمال (معايير التقارير المالية الدولية ٢٠٠٧ ) "ط١ ، دار اثراء للنشر والتوزيع ،عمان ،الاردن ، ٢٠٠٨
- ١١- الجعارات ،خالد جمال (معايير التقارير المالية الدولية ٢٠٠٧ )"ط٢، دار اثراء للنشر والتوزيع ،عمان ،الاردن ، ٢٠١٤
- ١٢- الدباغ لقمان محمد ايوب ،(تقويم مدى ملائمة معايير المحاسبة الدولية في تطوير المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية ،مجلة بحوث المعدلة العدد الخامس عشر العراق ٢٠٠٦
- ١٣- خلف ،صلاح نوري (معايير المحاسبة الدولية)،بحث في مجلة المراقب العام والصادرة عن ديوان الرقابة المالية الاتحادي ،العدد٢٠١٣،٢.
- ١٤- الشحاة ،عبد الرزاق قاسم ،السليحات ،نمر عبد الحميد ،(المحاسبة الدولية )،دار وائل للنشر ،عمان ،الاردن ، ٢٠١٥
- ١٥- كرجي ،محمد باقر ،(قياس مستوى افصاح المحاسبي في التقارير المالية على وفق المعايير المحاسبية الدولية والقواعد المحلية واثره على قرارات الاستثمار )،رسالة ماجستير في كلية الادارة والاقتصاد / جامعة القادسية لسنة ٢٠١٧
- ١٦- علاء عنقة ،( الافصاح المحاسبي عن المخاطر المصرفية ودوره في الرقابة عليها ) /كلية الاقتصاد -جامعة حلب ٢٠١١.